

البناء

كثّف نحو 3.07 مليارات دولار العام الماضي

اليمن يتجه نحو خفض دعم الطاقة

وقال الوجهه «سبغ أكبر عبء على كامل الفقراء، ولذا يجب أن تكون هناك حلول ناجحة لتخفيف هذا التأثير، حيث أنّ المشكلة لا تكمن في إلغاء الدعم بل في إيجاد حزمة أخرى لمواجهة التأثير».

وأشار مسؤولون في صندوق النقد إلى أنّ اليمن يحتاج بشكل عاجل إلى مزيد من المساعدات المالية في عام 2014 عن العام الماضي، بهدف تمويل الإنفاق مع هبوط احتياطي العملة وتباطؤ وصول مساعدات المانحين إلى البلاد التي شارت على انهيار اقتصادي بعد الانتفاضة التي اصطلحت بالرئيس السابق علي عبدالله صالح.

كما تضررت المالية العامة في اليمن نتيجة الهجمات المتكررة على خطوط أنابيب النفط.

الطاقة الذي كلف الدولة نحو 3.07 مليارات دولار العام الماضي وهو ما يعادل 30 في المئة من إيرادات الحكومة و21 في المئة من الإنفاق، ويتبع أسوأ أوضاعها إليها اليمن للاستثمار في التعليم والبنية التحتية والصحة بعد انتفاضة عام 2011.

وأشار الوجهه إلى أنّ نحو 30 في المئة من إجمالي الاستهلاك المحلي للوقود، وبصفة خاصة البنزين، يتم تهريبه إلى دول في شرق أفريقيا حيث يستفيد المهربون من فوارق الأسعار. ورغم ذلك، فإنّ إلغاء الدعم يعدّ مسألة بالغة الحساسية في بلد يعيش ثلث سكانه البالغ عددهم 25 مليون نسمة على أقل من دولارين في اليوم. وقال ذلك في الماضي إلى اضطرابات عنيفة مثلما حدث عام 2005 حينما قتل العشرات.

أعلن وزير المالية اليمني صخر أحمد الوجهه أنّ بلاده تأمل أن يمكنها اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي من البدء في خفض دعم الطاقة باهظ التكلفة الذي يستغله المهربون لكن الفقراء في البلاد يعتمدون عليه، وأنّ الاتفاق سيبر هذا الشهر.

وأفاد الوجهه في تصريح بأن بلاده تجري محادثات فنية مع مسؤولي صندوق النقد الدولي منذ أشهر عدة، وأنها تسعى للحصول على قرض أكبر كثيراً مما اقترحه الصندوق وقدره 560 مليون دولار، معرباً عن إمله أن توضح الأمور قبل نهاية الشهر الجاري، مشيراً إلى أنه من المتوقع اجتماع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في تموز المقبل لاستكمال الصفقة.

وتتركز المحادثات بين الجانبين، بحسب الوجهه، على خفض دعم

سلسلة اعتصامات للميامين الأسبوع المقبل

غصن: نرفض بدعة المياومة والتعاقد

شدّد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن على «رفض الاتحاد المطلق لبدعة المياومة والتعاقد الوظيفي وغيب الطلب وعمل الفاتورة وأي شكل تحت أي مسمى لأنها جميعاً مخالفة للقانوني العمل والضمان الاجتماعي»، واعتبر أنّ «هذه القضية من أهم القضايا بالنسبة للاتحاد العمالي العام حيث لا يجوز أن يبقى عشرات الآلاف من العمال في وزارات الدولة وإداراتها وفي المصالح المستقلة والبلديات والمستشفيات يعملون من دون أي ضمانات صحية أو تعويضات ومهددون بالصرف من الخدمة في أي لحظة».

وخلال افتتاح مؤتمر الميامين في مقر الاتحاد أمس، أكد غصن حرص الاتحاد على «متابعة هذه القضية حتى النهاية وتثبيت جميع هذه الفئات في ملاكات الدولة».

وحضر الاجتماع اللجان المنبثقة عن الميامين في القطاعات التالية: المستشفيات الحكومية: مستشفى بيروت الجامعي، مستشفى الياس الهراوي - زحلة، مستشفى الكرنيتيا الحكومي.

وزارة الشؤون الاجتماعية: المتعاقدون في التعليم المهني والتقني، المتعاقدون في التعليم الأساسي، نقابة مستخدمي عمال المدارس الرسمية في لبنان، عمال الفاتورة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

عن الصلحة الوطنية لنهر الليطاني: عمال في الطلب في مياح البقاع، مشروع شرقي بعلبك للمياه، عمال بلدية بعلبك، مياومي بلدية بيروت، عمال موظفي أوجيرو.

لجان وزارات: العمل، التربية، الصحة، الاتصالات والإعلام، جمعية النهضة النسائية، مصالح المياه في جبل لبنان والبقاع والجنوب وبيروت، واتحاد عمال البلديات.

وبعد مداخلات عديدة من أعضاء اللجان قرر المؤتمر تنظيم اعتصام للميامي مستشفى بيروت الحكومي بدءاً من الساعة الثامنة من صباح يوم الاثنين 19 أيار الجاري.

كما قرّر تنظيم اعتصام للمدارس الرسمية في التعليم التقني والمهني أمام وزارة التربية يوم الثلاثاء 20 أيار، واعتصام للميامي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يوم الخميس 22 أيار.

كما شكلت لجنة تنسيق للتحركات في باقي القطاعات بالتعاون مع الاتحاد العمالي العام على أن يحدد يوم وطني للميامين حيث يعلن إضراب عام واعتصام في جميع المناطق اللبنانية.

ندوة عن قانون الإجراءات في المعهد الأنطوني

قطار: في النظام الحر حرية التعاقد أمر إلزامي

اعتبر الوزير السابق دميانوس قطار «أنّ المالكين القدامى مغيبون ومظلومون، وأنّ استرجاع الملك ضرورة وحق لا يستوجب أي جدل، وتطبيق مبدأ حرية التعاقد أمر إلزامي في النظام الحر».

وخلال ندوة نظمتها نقابة مالكي العقارات والأبنية المؤجرة في لبنان عن «دستورية القانون الجديد للإيجارات»، رأى قطار «أنّ تحرير الاستثمارات العقارية في قانون الإجراءات القديم ضروري لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في قطاع الإيجارات، وأنّ الألية المعتمدة في القانون الجديد شبه متكاملة»، مضمناً على «الدولة تطبيق القانون، وإيجاد الحلول للمستثمرين من ذوي الدخل المحدود أو المتقدمين في السن عبر وزارة الشؤون الاجتماعية».

بدوره، تحدث الخبير في القانون الدستوري أنطوان سعد موجهاً «انتقادات إلى الدولة لتقاسمها وتخلّفها عن حل هذه القضية في السنوات الماضية، ولأنها ظلمت المالك القديم إلى درجة لا تحتمل ولا تطاق، حتى أجبرته على المطالبة بحقوقه المفترض أنّ تكون مكتسبة بقوة الدستور والقانون».

من جهته، أشار نقيب مالكي العقارات والأبنية المؤجرة جوزف زغب إلى أنّ «المالكين كانوا جزءاً من الحل والأخرون كانوا المشكلة، وقد أجبر المالك القديم على دعم المستاجر الغني والفقر بقيمة وسطية تقدر بـ30000 دولار لغاية تاريخه، وهذا هو الفرق بين بدل إيجار قيمة السوق والبدل الهزيل الذي يدفعه المستاجر».

شروط روسية لخفض

سعر إمدادات الغاز لأوكرانيا

أعلن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أمس، أنّ بلاده مستعدة لبحث خفض سعر بيع الغاز إلى أوكرانيا إذا سددت 2,237 مليار دولار مستحقة عليها لروسيا مقابل إمدادات الغاز حتى أول نيسان حيث يتجاوز إجمالي ديون الغاز على كييف 3.5 مليارات دولار وفق مصادر روسية.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن أنّ بلاده «لا تزال مفتوحة» على محادثات بشأن مستحقات على أوكرانيا لقاء إمدادات الغاز، مؤكداً عدم تلقي أي «عروض ملموسة» من الاتحاد الأوروبي تحول دون قطع الغاز عن أوكرانيا اعتباراً من الشهر المقبل.

وفي رسالة مفتوحة إلى قادة عدد من الدول الأوروبية دعا بوتين بروكسل إلى «التفاوض بشكل نشط أكثر، بحثاً عن سبل لتثبيت الاقتصاد الأوكراني الذي يعاني من الأزمة».

لكن الاتحاد الأوروبي اعتبر أنه لا أساس لانتقادات بوتين بأنّ موسكو لم تتلق أي «عروض ملموسة».

وأشارت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية هيا أيركلنديها مهنسن إلى أنّ المفوض الأوروبي لشؤون الطاقة غانتر أوبنتنغر ووزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك سيلتقيان الاثنين المقبل في برلين ليقررا بشأن لقاء ثلاثي جديد عن أمن إمدادات الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا.

ولغزت إلى أن رئيس المفوضية جوزيه مانويل باروسو رحب بإعلان رئيس الوزراء الأوكراني أرسيني ياتسنيوك في بروكسل الذي أكد أنّ كييف مستعدة لتسديد متاخراتها قبل نهاية الشهر.

ووضع ياتسنيوك شرطاً واحداً وهو أن تعود موسكو إلى السعر السابق، أي 268 دولاراً لكل ألف متر مكعب من الغاز بدلاً من 485 دولاراً التي قررت بعد وصول السلطات الجديدة المالية لأوروبا إلى السلطة في أوكرانيا.

وأفادت المتحدثة أيضاً بأنه تم إنشاء الاجتماع الوزاري هذا الشهر في وارسو «التأكيد من قبل كل الأطراف على أنّ تدفق الغاز لن يتوقف طالما أنّ المحادثات الثلاثية متواصلة».

اعتصام ومسيرة للجنة الدفاع

عن المستأجرين في مار الياس

نظمت لجنة الدفاع عن قضية المستأجرين مسيرة شعبية أمس، حيث قطعت طريق شارع مار الياس في بيروت وسارت باتجاه كنيسة الحلو، بعد اعتصام نفذته في منطقة مار الياس - المصيطبة، في حضور حشد كبير من المستأجرين ورؤساء لجان المناطق.

وقال رئيس لجنة المصيطبة - برج أبي حيدر - مار الياس وجيه دامرجي: «يريدون أن يرفضوا علينا قانوناً ظالماً وتهجيراً، لكنه لن يمر ما دام الدم ينضب في عروقنا. نحن نؤيد قانوناً عادلاً ومنصفاً، وسنناضل حتى تعديل هذا القانون مهما كلفنا من تضحيات».

وأضاف: «بدل أن يقدموا مشروعاً يحمي ضمان الشيوخ، أصدرنا هذا القانون الأسود والظالم»، وقال: «خيارنا هو الشارع لنحمي أهلكنا، وهناك نواب وعدوا بتقديم الطعن أمام المجلس الدستوري».

وشكر رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان على «عدم توقيعه مرسوم القانون»، مضمناً «تقديم الطعن في المجلس الدستوري، فنحن أصحاب حق، ونحن أيضاً مع العمل ضد الظلم، فلن نترك أحياءنا وأهلنا وتاريخنا عرضة لمسامرة العقارات، ولن نترك بيوتنا في بيروت لنصحب نازحين في بلدنا، من جهة، حيا رئيس الاتحاد الوطني للنقابات كاسترو عبد الله «المستأجرين القدامى والمالكين القدامى إلى المالكين الوهميين المسامرة»، وقال: «نحن بجانب الحق ولن ننادي إلا بالحق. ونطالب فخامة الرئيس ميشال سليمان بتقديم الطعن في المجلس الدستوري ليكمل خطوته الثانية».

وتحدث عضو لجنة المتابعة زكي مله فاكد أنّ «هذا القانون لن يمر لأنه يخدم المصالح والشركات العقارية والمصارف».

كما كانت كلمات لرؤساء اللجان في كل أنحاء لبنان.

لقاء تنسيقي بين الحاج حسن وحكيم؛
تدعيم الإنتاج الوطني وزيادة الصادرات

خلال الاجتماع التنسيقي

عقد وزيراً الصناعة حسين الحاج حسن والقطاع التجاري آن حكيم اجتماعاً تنسيقياً لمتابعة القضايا المتعلقة بالقطاع الصناعي والمرتبطة بالعمل المشترك بين الوزارتين والمؤسسات المرتبطة بهما. وشارك المدير العام لوزارة التجارة والبنية التحتية داني جديون، المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة والبنية التحتية فؤاد قليق، المدير العام لمعهد البحوث الصناعية بسام القرن، المدير العام لمؤسسة القاييس والمواصفات (البيبور) لينا درغام، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة علي برو، رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل ونائب رئيس الجمعية جورج نصراوي، وعدد من أعضاء الجمعية، وكبار الموظفين في الوزارتين.

وقال حكيم بعد الاجتماع: «اتفقنا على العديد من مواضيع البحث التي طرحت، ولدينا نظرة شاملة اقتصادية موحدة على أساس أنّ الاقتصاد الوطني لا يقوم من دون صناعة وزراعة وقطاع صحي وسياحي. من هنا التعاون وثيق وثام بين الوزارات المعنية بالقطاعات الإنتاجية التي تشكل ركيزة الاقتصاد اللبناني وبخاصة الصناعة، ونتمنى التوصل إلى نتائج لتطوير صناعتنا في إطار الاقتصاد اللبناني الشامل».

ولفت الحاج حسن إلى أنّ اللقاء يأتي ضمن سلسلة اجتماعات «نعقدتها تبعاً مع عدد من الوزراء والمعنيين بهدف أساسي هو تنشيط الصناعة الوطنية، وزيادة قدرتها التنافسية، وزيادة الصادرات وفرض الاستثمار والعمل في هذا القطاع الإنتاجي».

وقال: «لا يجوز أن تبقى صادراتنا في حدود الخمسة مليارات دولار، فيما تتراوح وارداتنا بين 18 و19 مليار دولار سنوياً، أي أن يصل عجز الميزان التجاري السنوي إلى ما بين 14 و15 مليار دولار. وبالتالي هذا الأمر غير منطقي، ويؤثر سلباً على الاقتصاد، وميزان المدفوعات، وعائدات الدولة ويزيد البطالة».

وأضاف: «بحسبنا العديد من النقاط التي تساعد على تحسين الأهداف التطويرية للقطاع، وأهمها تأمين القدرة للصناعة على زيادة صادراتها من خلال العمل على تأمين التوازن في الاتفاقات التجارية، وفرض رسوم نوعية على المستوربات وعلى تصدير بعض المواد الأولية، وتفعيل المشاركة في المعارض، وتعديل قانون حماية الإنتاج الوطني ومنع الإغراق وتخفيف الإجراءات المبكدة، وتطبيق المواصفات، وتنشيط العلاقات التجارية الخارجية. نحن لا نتحدث عن إلغاء الاستيراد، وإنما نطالب بالعمل على زيادة صادراتنا وتخفيض الاستيراد كي يصبح ميزاننا التجاري أقل سلبية».

مؤتمر حول الموارد بالتعاون مع الجامعة اللبنانية

السيد حسين؛ من حقنا استخراج النفط

من المنطقة المتنازع عليها

أكد رئيس الجامعة اللبنانية عدنان السيد حسين أنّ من حقنا البدء باستخراج النفط في المنطقة المتنازع عليها، وأنّ «إسرائيل» لا تستطيع وحدها أن ترسم حدوداً بدون إرادة لبنان الدولة المستقلة».

وخلال مشاركته في المؤتمر الجغرافي بعنوان «الموارد والمخاطر الطبيعية والبيئية في لبنان»، الذي افتتحته الجمعية الجغرافية بالتعاون مع كليتي الآداب والزراعة في الجامعة اللبنانية ممثلاً وزير التربية الياس بو صعب، توقف السيد حسين عند مسألة الحدود الدولية المطروحة في المؤتمر، فقال: «إنّ لبنان كدولة مستقلة نشأ قبل إقامة ما عرف بدولة «إسرائيل» وهو موجود رسمياً بحدوده الحالية منذ العام 1920، وقد عدلت هذه الحدود جزئياً في العام 1923 باتفاق بين الفرنسيين والبريطانيين. وبموجب ذلك أُلحقت القرى السبع بفلسطين ثم أجهز الصهاينة على هذه القرى فأبادوها عام 1948». وأضاف: «نطالب الدبلوماسية اللبنانية والعربية بالالتزام بهذه العبارة لأنها تؤسس لمعنى قانوني يحفظ حق لبنان في سيادته وأرضه، فالمسألة ليست أننا نتبرع بأرضنا لأحد وإنما أن تعود السيادة اللبنانية إلى كل شبر من أراضينا وضمن الحدود المعترف بها دولياً».

وتابع: «عندما نتحدث عن

الحدود البحرية، نتحدث عن طاقة لبنان الغازية والنفطية جنوباً، فليتان في حالة حرب ولكن الأمم المتحدة يمكن أن تكون الطرف المسؤول، إذا أرادت، وبإستطاعتها أن تفصل في النزاع، ومن حق لبنان أن يطالب بترسيم الحدود المائية البحرية وفق إرادته انطلاقاً من الحدود المعترف بها».

الأمين

بدوره، أشار رئيس الجمعية الجغرافية اللبنانية الدكتور محسن الأمين إلى «الحاجة للدراسات الجامعية في لبنان، من أجل التعريف بموارنا الطبيعية والمخاطر التي يمكن الوقاية منها قبل حدوثها»، مشدداً على «التواصل الدائم بين الباحثين ومراكز الدراسات».

وقال: «إنّ هذا المؤتمر يحوار السلة والتي تتعلق بإدارة المياه وتحديات المناخ ومخاطر التلوث، وكذلك القوة النفطية والحدود البحرية، ثم إدارة المخاطر الطبيعية والجيوفيزيائية، والذي قام بها ما يقارب الثلاثون باحثاً وخصصت وعلى مدى سنة كاملة، قد وضعت خارطة طريق لمجموعة تحديات وأجابت على العديد منها».

حمية

من جهته، أشار مدير مختبر الأبحاث للمواد والبيئة والتحيز والعميد السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

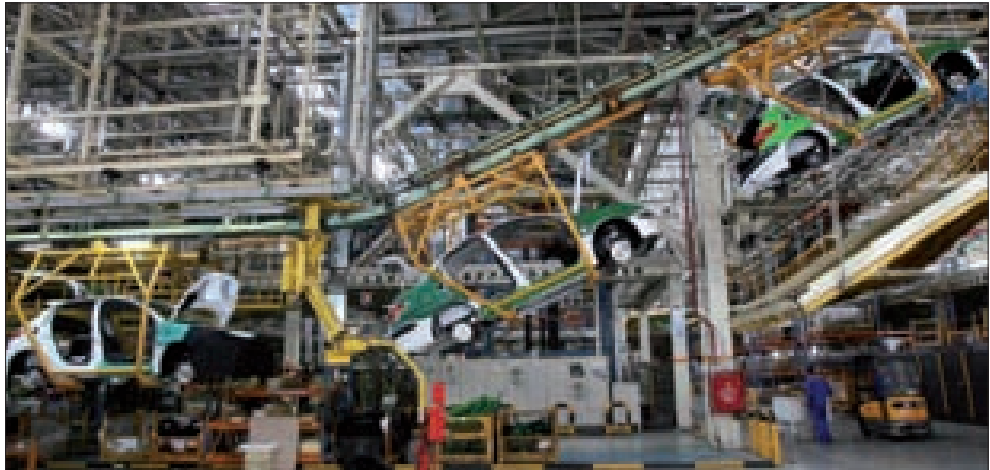
المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة

المختبر السابق لكلية الزراعة



رغبت ماليزي (64.1 مليار دولار أميركي) وتوفير فرص عمل 550 ألف شخص، متوقعاً أن ترتفع هذه الصناعة بنسبة 10 في المئة بحلول عام 2020.

يذكر أنّ ماليزيا تقوم بتصنيع السيارات محلياً وتصديرها للدول المجاورة مثل أندونيسيا وتايلاند وسنغافورة وذلك من خلال 4 شركات لصناعة وتجميع قطع السيارات وهي «بروتون» و«بيردو» و«اينوكوم» و«سازا».

وأضاف: «سيتم تكثيف الدعم الحكومي لرجال الأعمال المحليين من خلال التعاون بين مؤسسة رجال الأعمال الوطنية الماليزية ومختلف الأطراف مثل قيادة جدول الأعمال المحلية ووحدة التخطيط الاقتصادي ومعهد السيارات الماليزي والوكالات الحكومية الأخرى».

وأوضح عبد السزّاق أنّ تلك الصناعة تساهم بنسبة 2.3 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي مع إجمالي صادرات بقيمة 3.5 مليار

مشرفات



جانب من المعرض

افتتحت الجامعة الأميركية للثقافة والتعليم AUCEA، أمس، معرض التوظيف الذي تنظمه للمرة الأولى وليوم واحد فقط، ويهدف إلى ربط الطلاب بالسوق المهني وتأمين احتياجات المؤسسات للوظائف الشاغرة.

وأشارت المسؤولة عن الاتصالات والتواصل الاجتماعي حنين حكيم في حديث لـ«البناء» إلى أنّ «إدارة الجامعة قد دربت الطلاب على كيفية كتابة السيرة الذاتية وأقامت لهم ورشة عمل من أجل تحضيرهم للمشاركة في أي مقابلة».

ولفتت حكيم إلى أنّ عدد الطلاب في الجامعة هو 5000 طالب موزعين على تسعة فروع في لبنان، وأنّه تم تأمين «المواصلات للطلاب في الفروع المختلفة إلى مكان المعرض».

وعددت ساندرنا فهد أصناف الأفوكادو المتوفرة في الأسواق اللبنانية، وتناولت مواصفاته وفوائده وأهميته الصحية، لا سيما بالنسبة لعرضى السكري.